# الموقف البريطاني من التهديد العراقي للكويت في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام 1961م من خلال وثائق الأرشيف البريطاني*

سطام بن بخيت العتيبي

أستاذ مساعد، قسم التاريخ، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

## الملخص

بعيد إعلان استقلال الكويت في شهر يونيه من عام 1961م بدأت أزمة في العلاقات الكويتية العراقية لم تقتصر على طرفي النزاع فقط بل شملت دولاً عربية وأخرى أجنبية كان من أبرزها بريطانيا. هذا البحث هو محاولة لدراسة الموقف البريطاني من ذلك التهديد من خلال وثائق الأرشيف البريطاني التي رفع عنها الحظر مؤخراً. وقد تمثل الموقف البريطاني في معارضة التهديدات العراقية والتأكيد على استقلال الكويت. فقد جاء هذا التهديد في وقت كان فيه الدور البريطاني في منطقة الشرق الأوسط قد بدأ في الانحسار مما أدى إلى تصميم بريطانيا على إثبات وجودها في منطقة الخليج التي تعتبر، مع عدن، آخر معاقل بريطانيا في المنطقة.

وقد ترجمت بريطانيا موقفها بعدة طرق دبلوماسية وعسكرية. فمن الناحية الدبلوماسية عملت على تكثيف اتصالاتها مع دول المنطقة وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل كسب الدعم لتحركاتها العسكرية، وفي الوقت نفسه اتجهت إلى الأمم المتحدة لتكسب تأييداً دولياً لاستقلال الكويت. أما من الناحية العسكرية فقد أعلنت بريطانيا حالة الطوارئ وتحركت القوات البريطانية البحرية والجوية إلى الخليج العربي. وفي تاريخ 1 يوليه بدأت البحرية البريطانية تنزل قواتها في الكويت، وأعلنت الحكومة البريطانية أنها لن تنسحب من الكويت إلا بناء على طلب حكومتها، وعندما ينتهي الخطر الخارجي المتمثل في التهديد العراقي. تطورت الأزمة بعد ذلك وتدخلت أطراف عربية مثل المملكة العربية السعودية والجامعة العربية، وقد انتهت الأزمة عملياً بإقرار الجامعة العربية إحلال قوات عربية مكان القوات البريطانية التي انسحبت من الكويت نهائياً في 19 أكتوبر 1961م بعد أزمة دامت حوالي خمسة الأشهر.

## المقدمة*

ما إن أُعلن استقلال الكويت في شهر يونيو 1961م حتى دخلت المنطقة في نزاع عقب إعلان الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وقد دخلت في هذا النزاع عدة دول عربية وأجنبية من أبرزها بريطانيا التي استغلت ذلك لإثبات وجودها وتأكيد قوتها في المنطقة بعد أن انحسر نفوذها بعد حرب السويس عام 1956م ليقتصر على الخليج العربي وعدن. وقد تجسد الموقف البريطاني في استخدام العديد من الطرق الدبلوماسية والعسكرية خلال هذه الأزمة التي استمرت ما يقارب خمسة الأشهر، وانتهت بعد تدخل الجامعة العربية وحلها لهذه القضية.

وخلال السنوات القريبة الماضية تم رفع الحظر عن عدد كبير من الوثائق البريطانية المحفوظة في الأرشيف القومي البريطاني بمنطقة كيو (Kew) بلندن[1]، والتي تلقي الضوء على حقائق ومواقف متنوعة حول الأزمة وخصوصا ما يتعلق بتعامل بريطانيا معها. ولذلك رأى الباحث أن يكتب عن الموقف البريطاني من التهديد العراقي للكويت في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام 1961م من خلال هذه الوثائق المهمة والتي تُعَدُّ مصدراً رئيسياً للكتابة عن الأزمة.

وقد استفاد الباحث من الوثائق التي بدأ الإفراج عنها تباعاً منذ عام 1991م إلى عام 2006م، وهو وقت جمع المادة العلمية لهذا البحث. وتتوزع الوثائق التي استخدمت في هذا البحث على مجموعتين رئيسيتين هما: ملفات وزارة الخارجية (FO371)، وملفات مكتب رئيس الوزراء البريطاني (PREM11). كما تمت الاستفادة، ولكن بشكل أقل، من محفوظات مجلس الوزراء البريطاني (CAB)، وذلك لأن معظم الوثائق الموجودة في هذه المجموعة هي عبارة عن صور للوثائق الموزعة بين المجموعتين السابقتين.

ولأن الهدف من هذا البحث هو دراسة السياسة البريطانية وردة فعل لندن على التهديد العراقي للكويت فإن كثيراً من التفاصيل الأخرى تم تجاهلها ما لم

تكن ذات تأثير في سياق الدراسة ومحاورها الرئيسية، يتساوى في ذلك بعض التطورات الداخلية في العراق والكويت أو الإقليمية الأخرى.

## بريطانيا والثورة العراقية عام 1958م

بقيام الثورة العراقية في يوليو 1958م وسقوط الملكية الهاشمية خسر البريطانيون بشكل خاص والغرب عموما أحد أهم الأنظمة الموالية لهم والتي كانوا يعتمدون عليها في سياساتهم في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة. ففضلا عن أهمية العراق الاقتصادية لبريطانيا المتمثلة في كونه من أكبر منتجي النفط في العالم، فقد كان هذا البلد العضو العربي الوحيد في حلف بغداد الذي أسس في عام 1955م، ذلك الحلف الذي كان يمثل ركيزة أساسية في الاستراتيجية الغربية لحماية المنطقة من النفوذ السوفيتي.[2] وقد كان القلق البريطاني الرئيس بعيد الثورة مباشرة هو أن يفقد العراق "استقلاله" إما بسيطرة جمال عبدالناصر والجمهورية العربية المتحدة والموالين لها على العراق ومن ثم تهديد الوجود البريطاني في كامل منطقة الخليج العربي، أو بسيطرة الشيوعيين العراقيين ومن خلفهم الاتحاد السوفيتي ليتخذ من العراق انطلاقه للسيطرة على كامل المنطقة.[3]

إلا أن تطورات الأحداث في العراق واتجاهات عبدالكريم قاسم السياسية فيما بعد، وإن كان لفترة قصيرة، جاءت لتعطي البريطانيين نوعا من الارتياح تجاه الثورة ومدى ارتباط قيادتها بالجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي.[4] فبعد نجاح الثورة بأشهر بدأ صراع بين قائديها،عبدالكريم قاسم الذي أصبح رئيساً للوزراء وعبدالسلام عارف، نائبه، هو في الحقيقة صراع بين اتجاهين داخل العراق: الاتجاه الأول بقيادة عبدالكريم قاسم، وكان ينادي بالمحافظة على استقلال العراق مع التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة كدولة شقيقة تحت شعار (العراق أولاً) وكان يضم عدداً كبيراً من الشيعة والأكراد والشيوعيين العراقيين. أما الاتجاه الثاني فقد كان بقيادة عبدالسلام عارف وكان ينادي بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وشعاره (الوحدة الآن). وكان

يضم هذا الاتجاه القوميين العرب والبعثيين العراقيين وله مؤيدون كثر من أبناء العراق المتأثرين بشخصية الرئيس المصري جمال عبدالناصر ودعوته القومية. وقد تطور هذا الصراع بين الطرفين وانتهى بعزل عبدالسلام عارف من منصبه كنائب للرئيس واتهامه بالعمل ضد مصلحة العراق وإيداعه في السجن مع عدد من الموالين له في شهر سبتمير عام 1959م.[5]

كانت بريطانيا تتابع سياسة عبدالكريم قاسم عن كثب، وقد وجدت فيها محاولة منه للحفاظ على استقلال العراق. ولذلك فقد اتبعت لندن سياسة مؤيدة وداعمة للنظام العراقي الجديد، وسعى البريطانيون للمحافظة على قيادة عبدالكريم قاسم للجمهورية العراقية ما دام مستطيعاً أن يحافظ على استقلاله السياسي وأن يوجد توازنا داخليا بين العناصر الشيوعية والقومية.[6] ولعله من أقوى أدلة الدعم البريطاني لعبدالكريم قاسم في هذه الفترة أن البريطانيين حذروه في شهر نوفمبر من عام 1958م من محاولة انقلابية تحاك ضده، وزَوَّده السفير البريطاني في بغداد آنذاك، السير مايكل رايت (Sir Michael Wright)، بمعلومات مهمة ساعدته في إفشال تلك المحاولة.[7]

ولم يكن ذلك الدعم ناتجا عن قناعة بريطانية بقدرات عبدالكريم قاسم، فالبريطانيون كانوا يرون أنَّه كان "رجلاً مريضاً غريب الأطوار لا يمكن التنبؤ بما يفعل"، على حد تعبير وزير الخارجية البريطاني، سلوين لويد (Selwyn Lloyd)، في إحدى اجتماعاته مع وزير الخارجية الأمريكي، جون فوستر دالاس (John Foster Dulles)[8]، وإنما كان السبب كما ذكر لويد لدالاس في هذا الاجتماع هو اعتقاد لندن بأن عبدالكريم قاسم كان أقل خطراً على المصالح البريطانية من غيره وأن سيطرته على العراق كانت أفضل السبل لضمان عدم اتجاه ذلك البلد تجاه الشيوعيين ومن خلفهم الاتحاد السوفيتي، أو تجاه القوميين العرب ومن خلفهم الجمهورية العربية المتحدة.[9] ولعلَّ مما عزز هذه النظرة الأولية لدى البريطانيين أن عبدالكريم قاسم لم ينسحب من حلف بغداد فور وصوله للحكم، وكان ذلك بمثابة مؤشر على أنه سيتبع سياسات "معتدلة" من وجهة النظر البريطانية.[10]

لكن هذا الوئام الأولي بين بريطانيا وعبدالكريم قاسم لم يدم طويلا، ففي النصف الأول من عام 1959، وفي ظل صراعه مع القوميين العرب في العراق، قام عبدالكريم قاسم بتقريب الشيوعيين وزاد من الاعتماد عليهم ضد مناوئيه القوميين، وأعطى الشيوعيين عدداً من المناصب المهمة وأطلق أيديهم للتضييق على القوميين المؤيدين للجمهورية العربية المتحدة ومحاربتهم.[11] فضلاً عن ذلك، شهدت تلك الفترة تطورا كبيرا في علاقة العراق مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يشجع عبدالكريم قاسم على تمكين الشيوعيين العراقيين من السيطرة على الوضع الداخلي، وقد وصل تطور علاقة عبدالكريم قاسم بالاتحاد السوفيتي إلى ذروته في شهر مارس من العام 1959م حيث وقع العراق مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية اقتصادية،[12] تزامنت مع إعلان عبدالكريم قاسم انسحاب العراق من حلف بغداد.[13]

كانت هذه التطورات مجتمعة سبباً في تغير النظرة البريطانية تجاه العراق، فقد بدا للبريطانيين أن عبدالكريم قاسم قد فقد مقدرته على الحفاظ على التوازن الذي يريدون بين العناصر القومية والشيوعية في العراق، وأنه في صراعه مع القوميين المؤيدين للجمهورية العربية قد أصبح أداة في يد الشيوعيين والاتحاد السوفيتي. ولقد أدى هذا الاتجاه الجديد في سياسة عبدالكريم قاسم إلى قيام بريطانيا بإعادة تقييم سياساتها الأولى تجاه نظام عبدالكريم قاسم، وكان أحد أهم المواضيع التي شغلت بال البريطانيين في تلك المرحلة مسألة أمن الكويت ومدى قدرة عبدالكريم قاسم على تهديدها.[14]

## بريطانيا وأمن الكويت قبل أزمة 1961م

بدأت علاقة بريطانيا الرسمية بالكويت عام 1899م عندما وقع الشيخ مبارك الصباح مع المقيم البريطاني في الخليج العربي، الكولونيل ميد (Meade)، معاهدة رسمية يلتزم فيها بعدم استقبال وكلاء وممثلي الدول الأجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية، كما يتعهد بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أي جزء من أراضيه لأي دولة أخرى بدون موافقة الحكومة البريطانية. وقد ألحق

بهذه المعاهدة رسالة من ميد يؤكد فيها للشيخ مبارك حسن نوايا حكومته تجاه الشيخ مبارك ما دام ملتزماً ببنود الاتفاقية الموقعة بين الطرفين.[15]

لقد شكلت هذه المعاهدة أساس العلاقة الكويتية البريطانية فيما بعد وجعلت الحكومة البريطانية مسئولة عن الشؤون الخارجية للكويت. وعلى الرغم من أنه لم يكن فيها أو ما أُلحق بها تعهد واضح من جانب بريطانيا لحماية الكويت في حالة تعرضها للخطر، وهو ما كان يسعى إليه الشيخ مبارك عندما قبل بتوقيع الاتفاقية[16]، إلا أن ذلك تم تأكيده في بداية الحرب العالمية الأولى في رسالة إلى أمير الكويت من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مؤرخة في 3 نوفمبر 1914 تؤكد اعتراف الحكومة البريطانية بأن "مشيخة الكويت هي حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية".[17] وقد أعاد البريطانيون تأكيدهم لالتزامهم بحماية الكويت في رسالة أخرى وجهها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى الشيخ عبدالله السالم الصباح في أكتوبر من عام 1959م.[18]

وقد شكلت الكويت بالنسبة للبريطانيين أهمية كبيرة جدا من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. فمع اكتشاف النفط الكويتي في عام 1938م ثم بداية تصديره عام 1946م، أصبحت الكويت أكبر دولة مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط.[19] ومع نهاية الخمسينات كانت ثالث منتج للنفط في العالم، ومصدراً مهما لما يقارب 60٪ من احتياجات بريطانيا النفطية، كما كانت الاستثمارات الكويتية في بريطانيا تقدر بحوالي 50 إلى 80 مليون دولار سنوياً.[20]

ولذلك فليس من المستغرب أن تكون الكويت هي الدولة الأهم بالنسبة لبريطانيا على مستوى العالم العربي بأكمله وخصوصا بعد أن فقدت بريطانيا سيطرتها على قناة السويس في عام 1956م وتراجع نفوذها في المنطقة على إثر فشل العدوان الثلاثي على مصر. ففي إحدى الدراسات المهمة التي قامت وزارة الخارجية البريطانية بإعدادها في آخر عام 1958م حول السياسة البريطانية البعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط، جاءت الكويت على رأس قائمة المناطق الأهم بالنسبة للمصالح والوجود البريطاني متساوية في ذلك مع تركيا ومتقدمة على دول أخرى كان لها وزنها الاستراتيجي بالنسبة للمصالح الغربية. فقد

جاءت بعد الكويت في الأهمية بالنسبة لبريطانيا الدول والمناطق التالية بالترتب: ليبيا، السودان، القرن الإفريقي، عدن، العراق، إيران، وبقية المشيخات في الخليج العربي.[21]

من هنا يمكن فهم القلق الذي أصاب البريطانيين عندما تغيرت سياسات عبدالكريم قاسم في عام 1959م، كما أشرنا سابقا، خشيت أن يهدد تنامي النفوذ الشيوعي في العراق المصالح البريطانية في الكويت وفي كامل منطقة الخليج العربي. وقد اضطر ذلك الحكومة البريطانية إلى التفكير في استراتيجيات جديدة لحماية الكويت كان من أهمها التدخل العسكري المباشر في حال تعرض الكويت لهجوم عراقي أو التهديد به. فالوثائق البريطانية تشير إلى أنه ابتداء من شهر مايو 1959 جرى نقاش على أعلى المستويات في الحكومة البريطانية لإعداد خطة افتراضية استباقية للتدخل العسكري لحماية الكويت أطلق عليها "عملية فانتاج" (Operation Vantage)[22] كما كثفت بريطانيا في الوقت نفسه اتصالاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مواجهة تنامي النفوذ الشيوعي في العراق وسعت لإقناع الأمريكيين للتعاون معها من أجل حماية الكويت وكامل منطقة الخليج العربي.[23]

لكن هذا القلق البريطاني من تنامي النفوذ الشيوعي في العراق الذي شهده النصف الأول من عام 1959 خفت حدته ابتداءً من منتصف ذلك العام بسبب تغير في الداخل العراقي وخصوصاً في عام 1960م. فقد انقلب عبدالكريم قاسم على الشيوعيين بعد أن أحس بالخطر من تنامي نفوذهم واتهمهم بمحاولة القيام بانقلاب ضده، وقام باتخاذ مجموعة من الخطوات لتحجيم دورهم.[24]

وقد خففت هذه التطورات من حدة المخاوف البريطانية من إمكانية قيام العراق بهجوم عسكري على الكويت، والتي كانت قد وصلت لذروتها في بداية عام 1959م. ولذلك فقد شهدت الفترة من يونيو 1959م إلى يونيو 1961م هدوءاً عاما بالنسبة لبريطانيا فيما يتعلق بالعراق والكويت، ولم يعكر ذلك الهدوء إلا الموقف العراقي من إعلان استقلال الكويت في شهر يونيو عام 1961م.

## استقلال الكويت واتفاقية يونيو 1961م

على الرغم من أن معاهدة 1899 كانت تقيد الكويت فيما يتعلق بإدارة شؤونها الخارجية، إلا أن القيادة الكويتية، وخصوصا منذ أن أصبح الشيخ عبدالله السالم الصباح (1950–1965) أميراً للبلاد، بدأت تخطو خطوات جادة في طريق تحقيق سيادتها واستقلالها. فقد سعى الشيخ عبدالله إلى تكوين شخصية الكويت الإقليمية والدولية من خلال عقد عدد من المعاهدات والاتفاقات مع عدد من الدول العربية والأجنبية. وفي أخر الخمسينات كثف الشيخ عبدالله السالم جهوده من أجل تفعيل دور بلاده على المستوى الدولي وذلك من خلال المشاركة في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية. كما أنشأت الكويت قنصليات لها في عدد من الدول العربية وسمحت لبعض الدول العربية بإنشاء قنصليات لها في الكويت.[25]

وقد تجاوبت بريطانيا مع رغبات أمير الكويت في السير نحو تحمل مسؤوليات أكبر فيما يتعلق بإدارة علاقات بلاده الخارجية، وعند مناقشة هذا الموضوع في مجلس الوزراء البريطاني وجد قبولا من المسؤولين البريطانيين الذين كانوا يريدون احتواء رغبات الكويت في تشكيل شخصيتها الدولية، كما كانوا يخشون أنه في حالة الرفض قد يؤثر ذلك سلبا في العلاقة المتميزة مع الكويت. وكان مجلس الوزراء البريطاني يرى أنه ليس في انضمام الكويت لبعض تلك المنظمات أو مشاركاتها الدولية ما يؤثر في وضعها كبلاد "تتمتع" بالحماية البريطانية بينما تُعدُّ بلداً مستقلاً من الناحية القانونية.[26]

أما بالنسبة للشيخ عبدالله السالم فلم تكن كل تلك الخطوات التي قام بها تكفي لتحقيق الاستقلال التام لبلاده، وكانت الخطوة التالية والأهم هي المطالبة بمراجعة اتفاقية 1899م مع بريطانيا والتي لم تعد مقبولة في ظل التغيرات والظروف الجديدة التي عاشتها الكويت في الخمسينات وخصوصا بعد أن سارت خطوات واضحة وثابتة في طريق الاستقلال وامتلكت الكثير من مقوماته. وبالفعل ففي 4 يناير عام 1961م طلب الشيخ عبدالله السالم من بريطانيا رسمياً

مراجعة اتفاقية عام 1899م واستبدال اتفاقية صداقة جديدة تضمن استقلال البلاد مع الحفاظ على علاقات خاصة مع بريطانيا بها.[27]

وبعد مناقشات طويلة داخل الحكومة البريطانية وافقت بريطانيا على الطلب الكويتي وتم تبادل الرسائل بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، السير ويليام لويس (Sir William Luce)، نيابة عن الحكومة البريطانية، والشيخ عبد الله السالم الصباح في 19 يونيو 1961م، وتم بموجبها إلغاء اتفاق عام 1899م مع التأكيد على استمرار علاقات الصداقة بين البلدين والتشاور بينهما في الأمور التي تهم الطرفين. كما أكدت الاتفاقية الجديدة استعداد الحكومة البريطانية لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة.[28]

## ردة الفعل العراقية

على الرغم من أن المطالبة العراقية بالكويت لم تكن جديدة بل تعود لسنوات طويلة سبقت أزمة 1961م[29]، إلا أن عبدالكريم قاسم لم يبد أي اهتمام يذكر بموضوع تبعية الكويت منذ أن وصل إلى الحكم، بل على العكس من ذلك، كانت كل السياسات التي اتبعها العراقيون خلال ثلاث السّنوات الأولى من عمر الثورة تؤكد قبولهم واحترامهم لاستقلال الكويت وسيادتها. ففي ديسمبر 1958م، أي بعد أربعة أشهر فقط من الثورة، طلب العراقيون من الكويت السماح لهم بافتتاح قنصلية عراقية في الكويت، وفي عدة مناسبات كانت الحكومة العراقية تخاطب شيخ الكويت كحاكم لبلد جار مستقل، بل إنه قبل بداية الأزمة بشهر واحد فقط وقع الطرفان اتفاقية تجارية أشير في الإعلان الرسمي لها إلى الروابط القوية بين "الدولتين الشقيقتين".[30] كما أن العراق لم يعترض على دخول الكويت في عدد من المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأوبك وبعض التنظيمات التابعة لجامعة الدول العربية.[31] وحتى عندما بدأت الصحافة الكويتية بالحديث عن المفاوضات مع بريطانيا حول

الاستقلال في بداية عام 1961م، لم يبد العراقيون أي اعتراض أو تدخل في هذا الموضوع.[32]

هذا الموقف الإيجابي من الكويت تغير بمجرد إعلان الاتفاقية في 19 يونيو 1961م. ففي اليوم التالي لإعلانها بعث عبدالكريم قاسم رسالة تهنئة إلى أمير الكويت يهنئه فيها بإلغاء اتفاقية 1899م "المزورة وغير الشرعية وغير المعترف بها دولياً التي عقدها الشيخ مبارك قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة".[33] وبعد ذلك بخمسة أيام عقد عبدالكريم قاسم مؤتمراً صحفياً، في مقره الدائم في وزارة الدفاع العراقية، يوم الأحد 25 يونيو 1961، طالب فيه صراحةً بضم الكويت وأعلن أَن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وأنه على شيخ الكويت أن يعيد الأمور إلى مجراها الطبيعي، كما صرح بأنه مصمم على حماية "الشعب العراقي في الكويت"، وأنه بصدد إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت "قائمقام" لقضاء الكويت التابع للواء البصرة. ثم بدأ عبدالكريم قاسم بتهديد أمير الكويت وقال "سوف أنذر الشيخ بعدم التعسف بحق شعب الكويت ,,. وإن أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم، ويحسب في عداد المتمردين". وأكد عبدالكريم قاسم في هذا المؤتمر بأن لديه القدرة التامة على تنفيذ تهديداته.[34]

ثم بدأ النظام العراقي في اليوم التالي للمؤتمر باتخاذ خطوات عملية لتأكيد جديته في تنفيذ ما هدد به، حيث وزعت وزارة الخارجية العراقية مذكرة رسمية على السفارات والممثليات الأجنبية في بغداد تؤكد تبعية الكويت للعراق وتكرار ادعاءات عبدالكريم قاسم كما قامت السفارات العراقية في الخارج بتوزيع مذكرة تؤكد فيها أن اتفاقية 19 يونيو 1961م هي مجرد استمرار للاستعمار البريطاني عن طريق منح الكويت استقلالاً شكلياً، ثم أعلن العراق أنه سيقطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة تعترف باستقلال الكويت أو تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي.[35] كما استولت القوات العراقية على مجموعة من السفن الكويتية أثناء رسوّها في ميناء البصرة، وأصدرت الحكومة العراقية قراراً بتجميد أموال الكويتيين في المصارف العراقية.[36]

## موقف الحكومة البريطانية

قبل أن نتحدث عن الموقف البريطاني لابد من الإشارة إلى اثنين من أهم الدبلوماسيين البريطانيين اللذين كان لهما دور في الأزمة ومتابعتها، وبحكم موقعهما كانا متَّصلين بشكل مباشر بأزمة العلاقات العراقية الكويتية، وتشكل تقاريرهما الحجم الأكبر من الأوراق والوثائق المحفوظة في الأرشيف البريطاني التي تتعلق بها. الأول هو "همفري ترافليان" (Humphrey Trevelyan) السفير البريطاني في بغداد والذي كان يُعدُّ على حد تعبير أنتوني ناتنج، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية خلال النصف الأول من الخمسينات، "من ألمع سفراء بريطانيا" وكان خبيراً في الشؤون العربية بشكل عام والعراقية خصوصاً، حيث عمل لسنوات طويلة مستشاراً للسفارة البريطانية في بغداد في الأربعينات ثم عين سفيرا بعد الثورة العراقية.[37] أما الآخر فهو "جون ريتشموند" (John Richmond) الوكيل السياسي البريطاني في الكويت منذ أكتوبر 1959، والذي كان أحد أشهر المتخصصين في الشؤون العربية في وزارة الخارجية البريطانية والمعروفين بـ(المستعربين). وقد عرف عن ريتشموند احترامه الكبير لأمير الكويت وأنه استطاع خلال فترة عمله تقليل التدخل البريطاني في الشؤون الكويتية الداخلية إلى الحد الأدنى.[38]

عندما بدأت التحضيرات لإعلان الاتفاقية الكويتية البريطانية الجديدة، أطلعت وزارة الخارجية البريطانية السفير ترافليان بتفاصيلها وأخبرته بان الاتفاقية كانت على وشك التوقيع وأنها تريد معرفة رأي ترافليان في ردة الفعل العراقية المتوقعة على إعلانها. ويبدو أن المبادرة في معرفة توقعات ترافليان عن الموقف العراقي قد جاءت من الكويت، فقد طلب الشيخ عبدالله السالم من الحكومة البريطانية معرفة ما إذا كانت تلك الاتفاقية ستزعج العراقيين. إلا أن رد ترافليان جاء مطمئنا لكل من البريطانيين والكويتيين، حيث ذكر في مذكراته أنه لم يكن يتوقع موقفاً عدائيا من العراق وقد اعتمد في ذلك على تحليل السلوك العراقي تجاه الكويت منذ أن تسلّم عبدالكريم قاسم السلطة.[39]

لكن عبدالكريم قاسم أثبت بإعلانه تبعية الكويت للعراق في مؤتمره

الصحفي يوم 25 يونيو أن ترافليان كان مخطئا في تقديراته، وقد أحدث ذلك ارتباكا في وزارة الخارجية البريطانية التي بعثت مباشرة إلى ترافليان تطلب تفسيراً للموقف العراقي ومدى خطورة ذلك على أمن الكويت، وأكدت الوزارة أنه في حالة وجود الخطر العسكري فإنه من المهم أن تصل القوات البريطانية إلى الكويت قبل القوات العراقية.[40] إلا أن ترافليان نفسه لم يكن في البداية قادراً على تحديد ما إذا كان عبدالكريم قاسم سيُتبع تلك التهديدات بتحرك عسكري أم لا، وبعث برقية لحكومته في يوم 26 يونيو يقول إن عبدالكريم قاسم يهدف من خلال المطالبة بالكويت إلى تدعيم مكانته الداخلية الضعيفة. أما بالنسبة لقيام العراق بهجوم عسكري، فقد أكد ترافليان أنه لا يمكن استبعاد ذلك كليا ولكنه يعتقد بأن عبدالكريم قاسم سيحاول أن ينفذ أهدافه من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية.[41]

هذا التردد في تقدير الخطر العراقي العسكري من جانب ترافليان سرعان ما تغير في اليومين التاليين، فقد لاحظ ترافليان أن وسائل الإعلام العراقية بدأت حملة مكثفة ضد الكويت وحكامها بدت وكأنها، حسب تقدير ترافليان، تمهيداً للقيام بعمل عسكري[42]، كما وصلت للسفارة البريطانية أخبار غير مؤكدة أو "إشاعات" كما وصفها ترافليان نفسه في برقية لوزارة الخارجية بتاريخ 28 يونيو، حول تحركات عسكرية عراقية جنوب بغداد. وقال إن أي هجوم عراقي ستكون البداية الطبيعية له من البصرة وذلك لقربها من الحدود مع الكويت وأكد ورود معلومات للسفارة البريطانية أن لواء المدفعية الأول في الجيش العراقي بدأ في التحرك إلى البصرة وأن هناك تحركات للمشاة بدأت بالفعل في الاتجاه جنوبا ونصح حكومته بأن تكون مستعدة لحماية الكويت وأنه في حالة قيام عبدالكريم قاسم بهجوم عسكري فلابد أن يعرف أنه سيواجه القوات البريطانية بكل قوتها.[43]

لا شك في أن تقارير ترافليان خلال اليومين 27 و28 يونيو كان لها أثر كبير في قرارات لندن فيما بعد، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو ما مدى دقة

ترافليان في تصوير الخطر العراقي العسكري؟ وهل كانت هناك فعلاً تحركات عسكرية عراقية؟

بالنظر إلى ما ذكره ترافليان في تقاريره فإن الذي يبدو هو أنه لم يكن هناك دليل واضح ملموس على وجود أي تحرك عسكري فعلي من الجانب العراقي. فهو يشير إلى "معلومات غير مؤكدة" و"إشاعات" وصلت للسفارة، كما يستدل بالحملة الإعلامية العراقية ضد الكويت كمؤشر لقرب بداية تحركات عسكرية[44]، ولكنه لم يشر إلى تحركات فعلية يمكن تأكيدها بشكل قاطع. وقد حاول ترافليان في مذكراته فيما بعد تأكيد وجود تحركات عسكرية عراقية في تلك الفترة المبكرة من الأزمة وذلك من خلال استعراض المعلومات التي أدت إلى قناعته بذلك، وهي في مجملها تتوافق مع ما ذكره في تقاريره خلال الأيام الأولى من بداية الأزمة، وهي إجمالاً: حملة إعلامية بدت وكأنها تَمْهيد للهجوم، سماع "قصص" عن تحرك لبعض الدبابات من بغداد إلى البصرة، وأقوال غير مؤكدة لبعض المسوؤلين العراقيين غير العسكريين حول تحرك القوات وتحضير لاستقبالها في البصرة.[45]

وهكذا فإن كل ما ذكره ترافليان يبقى في إطار الأدلة الظرفية غير القاطعة ولا يمكن ان يعد إلا تخمينات وتوقعات اعتمدت على إشاعات وروايات منقولة من آخرين ولم يكن هناك أدلة، فيما ذكره ترافليان على الأقل، على التحضير الفعلي لعمل عسكري من قبل العراق. بل إن الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من دعمها الدبلوماسي الكامل لبريطانيا، لم تكن مقتنعة بوجود تحركات عراقية للهجوم على الكويت. فبناء على تقارير السفارة الأمريكية في بغداد والقنصلية الأمريكية في البصرة فقد وصلت الخارجية الأمريكية إلى قناعة بأنه على الرغم من وجود بعض "الإشاعات" حول تحرك بعض القوات فإنه لا يوجد على أرض الواقع أي إشارة إلى تلك التحركات العسكرية التي تدعيها بريطانيا.[46]

وأياً كان الأمر، فإن ما ذكره السفير ترافليان أزعج لندن وأدى إلى قناعة الحكومة بضرورة التحرك المبكر لحماية الكويت. وكانت المشكلة بالنسبة

لبريطانيا هي أنها من أجل الدفاع عن الكويت بشكل فعال فإن القوات البريطانية ستحتاج إلى إنذار مبكر من سفيرها في بغداد قبل أي تحرك عراقي بأربعة أيام على الأقل حتى تستطيع الوصول إلى الكويت في الوقت المناسب وقبل وصول القوات العراقية.[47] إلا أن هذا لم يكن ممكناً من وجهة نظر ترافليان الذي كتب لوزارة الخارجية يحذر بأنه في حالة تحرك القوات من منطقة البصرة في جنوب العراق، وهي المكان المرشح لبداية الهجوم، فإن السفارة لن تستطيع معرفة ذلك أو التحقق منه في الوقت المناسب.[48]

ولذلك فقد أكد ترافليان ضرورة استعداد بريطانيا لحماية الكويت، ولكنه في نفس الوقت قلل من القدرات العسكرية العراقية وأبلغ حكومته أنه لا يوجد حاجة لقوات بريطانية كبيرة لأداء هذه المهمة[49]، وذكر أن معنويات الجيش العراقي وتدريبهم كانت متدنية جدا وانه في حال قيام العراقيين بهجوم فيمكن التصدي لهم من خلال هجوم جوي تشنه القوات الملكية البريطانية الجوية من البحرين، ثم يتبع ذلك إنزال قوات مشاة محدودة في الكويت.[50] وما دفع ترافليان لاقتراح هذا السيناريو لمواجهة الهجوم العراقي الوشيك حسب ظنه، هو أنه إذا وضعت بريطانيا قوات عسكرية في الكويت قبل بدء الهجوم الفعلي للقوات العراقية وخلال فترة الاستعدادات العسكرية، فإن عبدالكريم قاسم سيستخدم ذلك كذريعة لهجوم إعلامي على بريطانيا وسيقنع الكثير من العرب بأن بريطانيا "الاستعمارية" تريد إعادة احتلال بلد عربي بدون أي تهديد فعلي من العراق. ولذلك فقد اقترح ترافليان عدم القيام بإنزال القوات البريطانية إلى أرض الكويت حتى يبدأ عبدالكريم قاسم بتحركه العسكري المكشوف، وبذلك يخسر تلك الحجة الدعائية.[51]

ومن الكويت أكد ريتشموند لحكومته خطورة التهديدات العراقية إن كانت لدى عبدالكريم قاسم نية التحرك العسكري بالفعل وحذر حكومته، مؤكداً ما قاله ترافليان، من خطورة عدم اتخاذ إجراء وقائي مبكر لحماية الكويت. إلا أن ريتشموند كان يرى ألّا تستبعد الحكومة البريطانية الخيار الدبلوماسي لحل الأزمة وخصوصاً من خلال الدول العربية.[52]

وقد أحس الكويتيون بخطورة الموقف وخصوصاً بعد تزايد الحملة الإعلامية العراقية، وطلب الشيخ عبدالله السالم من ريتشموند تأكيد الدعم البريطاني لبلاده في الظروف التي تمر بها.[53] وقد استجابت بريطانيا لطلب أمير الكويت بشكل سريع وواضح وذلك لتطمئن الكويتيين بأنها ملتزمة بحماية الكويت بناءً على اتفاقية 19 يونيو، حيث طلبت وزارة الخارجية من رتشموند نقل الرسالة التالية إلى الشيخ عبدالله:

تود حكومة صاحبة الجلالة أن تؤكد لصاحب السمو حاكم الكويت وللشعب الكويتي دعمها وتعاطفها خلال الأزمة الحالية. كما تؤكد تصميمها على تنفيذ جميع التزاماتها المسجلة في تبادل الرسائل الموقع في 19 يونيو 1961.[54]

ثم بدأت الحكومة البريطانية بدراسة الموقف على ضوء ما كان يصلها من معلومات من بغداد والكويت. ولأنه لا يمكن ضمان التحذير المبكر حول الهجوم العراقي في الوقت المناسب، كما أكد ذلك كل من ترافليان ورتشموند[55]، فقد قامت بريطانيا بالتحضير لتدخل عسكري مبكر في الكويت وذلك من خلال إيجاد الغطاء القانوني له. فبناء على معاهدة 19 يونيو فإنه في حالة حاجة الكويت ورغبتها في الحماية البريطانية فإن ذلك يجب أن يأتي بناء على طلب رسمي من أمير الكويت وليس بمبادرة من بريطانيا. ولذلك فقد بعث وزير الخارجية البريطاني، ألس دوقلاس هوم (Alec Douglas-Home)[56]، في يوم 29 يونيو برقية إلى الشيخ عبد الله عن طريق ريتشموند يخبره بأن "المعلومات الجديدة" تشير إلى أن عبدالكريم قاسم يقوم بتحضيرات ستمكنه من القيام بهجوم عسكري وشيك، وحتى تتمكن بريطانيا من المشاركة في حماية الكويت فإن ذلك لابد أن يأتي من خلال تقديم الحكومة الكويتية طلبا رسميا للحكومة البريطانية لتقديم المساعدة بناء على اتفاقية 19 يونيو 1961م.[57]

قابل رتشموند الشيخ عبدالله بن مبارك في يوم 29 يونيو ونقل إليه رسالة وزير الخارجية مؤكداً له أن بريطانيا على استعداد كامل لتنفيذ تعهداتها بحماية الكويت فور تلقي الطلب الرسمي الكويتي، كما أخبر ريتشموند الأمير بأن

أحدى قطع الأسطول البريطاني الحربية المسماة "بولوارك" (Bulwark) في الخليج العربي في مهمة اعتيادية وكان من المفترض أن تصل إلى ميناء الأحمدي في الكويت في 6 يوليو وتساءل ريتشموند إن كان الشيخ يفضل وصول ألـ"بولوارك" إلى الكويت قبل ذلك التاريخ. وحسب ما قاله ريتشموند في تقريره عن هذا اللقاء فقد ابتهج الشيخ مبارك وطلب أن تصل السفينة إلى الكويت قبل الثاني من يوليو لأن ذلك سيثبت للكويتيين مدى وقوف بريطانيا معهم والتزامها بتعهداتها تجاه بلادهم.[58]

وبالفعل فقد صدرت الأوامر للسفينة (بولوارك) والتي كان من المفترض أن تتوقف في الشارقة لعدة أيام قبل اتجاهها إلى الكويت بأن تغير برنامجها وتتجه إلى ميناء الأحمدي الكويتي مباشرة وفي أسرع وقت ممكن.[59] كما أمر الشيخ عبدالله بأن تسهل عملية وصول السفينة وإنزال بعض القوات منها في الأراضي الكويتية مؤكداً ضرورة أن تُشاهد (بولوارك) بوضوح في المياه الإقليمية الكويتية لطمأنة الكويتيينوكمؤشر على مدى استعداد بريطانيا لتنفيذ تعهداتها.[60]

وفي نفس الوقت قامت بريطانيا بحملة دبلوماسية تحضيراً لإرسال قواتها إلى الكويت، فقد أرسل وزير الخارجية البريطاني، هوم، رسالة إلى نظيره وزير الخارجية الأمريكي، دين راسك، يطلعه فيها على نية بلادة إرسال قوات عسكرية إلى الكويت وذلك، كما أشار هوم، نظراً لقيام العراق بتحركات عسكرية لتجميع قواته بالقرب من البصرة مما سيسهل عملية الهجوم على الكويت واحتلالها في غضون ساعات. وقال هوم إنّ بريطانيا مازالت لم تَتَسَلَّم طلباً رسميا من أمير الكويت لحماية بلاده، ولكن فور وصول ذلك الطلب فإنها سترسل قواتها إلى الخليج العربي مباشرة. وفي هذه الحالة فإن بريطانيا ستكون في حاجة لـ"الدعم السياسي الكامل" من الولايات المتحدة الأمريكية.[61] وقد ردت إدارة الرئيس جون كينيدي (John F. Kennedy) على طلب الدعم البريطاني بشكل إيجابي حيث أكدت الحكومة الأمريكية دعمها السياسي غير المشروط لأي تحرك بريطاني من أجل حماية الكويت.[62]

وفي صباح يوم الجمعة 30 يونيو وصل الطلب الكويتي الرسمي مرفقاً

ببرقية من ريتشموند موفراً بذلك الغطاء القانوني لتدخل القوات البريطانية. وفي طلبه، الذي وجهه الشيخ عبدالله إلى ريتشموند، أكد الشيخ أنه قرر طلب المساعدة من البريطانيين بناء على معاهدة يونيو 1961م وبعد أن بدأ النظام العراقي بتحركات عسكرية في جنوب العراق وعلى الحدود مع الكويت مهدداً بذلك أمن الكويت واستقرارها، وطلب أن تستخدم بريطانيا كل ما تستطيع لحماية أمن بلاده.[63]

وبعد ظهر ذلك اليوم عقدت لجنة الدفاع بمجلس الوزراء البريطاني اجتماعا برئاسة رئيس الوزراء هارولد ماكملان (Harold Macmillan)، كان الهدف منه اتخاذ قرار يتعلق بحجم التدخل العسكري في الكويت استجابة لطلب أمير الكويت الذي حصلت عليه بريطانيا للتو. وخلال المداولات والمناقشات حول حجم القوات اللازمة لحماية الكويت من الخطر العراقي وصلت معلومات استخباراتية تشير إلى أنه "ربما" قد بدأت بعض الدبابات العراقية في التحرك من بغداد إلى البصرة، وأن البحرية العراقية بدأت في الاستعداد للقيام بعمل عسكري ما. وفي ظل هذه الظروف قرر المجتمعون إرسال القوات البريطانية إلى الكويت حالاً.[64] وبعد هذا الاجتماع مباشرة تم إبلاغ أمير الكويت بالقرار وبأن أولى طلائع القوات البريطانية ستتكون من فرقة من القوات البحرية الموجودة على متن السفينة (بلووارك) والتي ستصل إلى ميناء الأحمدي الكويتي في اليوم الأول من يوليو ثم سيتبع ذلك وصول التعزيزات العسكرية الأخرى.[65]

وهكذا قررت بريطانيا إرسال قوات عسكرية إلى الكويت ابتداء وعدم الانتظار حتى يقوم عبدالكريم قاسم بتحركه الفعلي، كما اقترح ذلك ترافليان. وكانت لندن عندما اتخذت هذا القرار قد وضعت في الحسبان أن المسافة التي بين البلدين قليلة جدا وانه في حالة قرر العراقيون الهجوم فإنهم يمكن أن يدخلوا الكويت خلال الليل، وسيكون لهذا تأثير سلبي في معنويات الكويتيين وسيصبح من الصعب بعد ذلك إنزال القوات البرية البريطانية للكويت لإخراج القوات العراقية. خصوصا أنه ليس من الممكن، حسب تقديرات وزارة الدفاع

البريطانية، الاعتماد على الهجوم الجوي الذي اقترحه ترافليان لإيقاف التقدم العراقي إذا ما بدأ.[66]

## القوات البريطانية في الكويت

بعد إن اتخذت الحكومة البريطانية قرار التدخل واجهتها مشكلة لوجستية كادت تؤخر إرسال التعزيزات العسكرية إلى الكويت: وهي مسألة الحصول على حق الطيران عبر دول المنطقة لنقل القوات اللازمة لحماية الكويت وخصوصاً من القاعدة البريطانية في قبرص.[67] وكانت تركيا هي الخيار الأول والأفضل للبريطانيين؛ فهي عضو في حلف الناتو وحليف قوي لبريطانيا في المنطقة. وقد كان الأتراك قد وافقوا في بداية الأمر على السماح للبريطانيين باستخدام مجالهم الجوي ولكنهم سحبوا تلك الموافقة مؤقتا مما أربك البريطانيين وجعلهم يفكرون بطرق أخرى لنقل الجنود.[68] إلا أن الخيارات البريطانية كانت محدودة جداً؛ فهي على خلاف مع الجمهورية العربية المتحدة بعد العدوان الثلاثي في عام 1956م ولذلك كان من الصعب استخدام الأجواء السورية (الجزء الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة)، وهذا وضع العملية برمتها في خطر ودفع بريطانيا إلى زيادة ضغطهم على الأتراك الذين استجابوا في النهاية ولكن بشرط أن تتم العملية في سرية تامة، وان يكون الطيران في الليل، وأن يتم ذلك كله في ليلة 30 يوليو.[69]

وفي صباح يوم السبت الأول من يوليو بدأت القوات البريطانية بالنزول في الأراضي الكويتية، وكانت أولها مجموعة من قوات الصاعقة البريطانية التي كانت على متن السفينة (بولوارك)والتي وصلت في ذلك اليوم وأصبح من الممكن رؤيتها من مدينة الكويت، مما أشاع - حسب ما ذكر ريتشموند لحكومته - نوعا من الارتياح الشعبي والرسمي.[70] ووصلت في نفس اليوم عشر طائرات بريطانية من نوع هنتر إلى مطار الكويت.[71] ثم استمرت التعزيزات العسكرية في اليومين التاليين قادمة من القواعد العسكرية البريطانية في البحرين وعدن[72]، وأقامت بريطانيا جسراً جويا لنقل جنودها فوصلت حوالي السبعين

طائرة تابعة لقيادة النقل وسبع عشرة طائرة مدنية نقلت الجنود البريطانيين من القواعد العسكرية البريطانية في كينيا وقبرص.[73] وفي غضون أيام وصل عدد الجنود البريطانيين في الكويت إلى حوالي ثمانية الآلاف جندي في أكبر تحرك عسكري للقوات البريطانية منذ أزمة السويس في عام 1956م.[74]

كما رافق تلك الاستعدادات العسكرية حملة إعلامية كبيرة لما تقوم به بريطانيا من أجل حماية الكويت. وقد جاء ذلك بناء على اقتراح من ترافليان الذي أحس بأن هناك عدم تصديق من قبل بعض الدوائر في الحكومة العراقية حول جدية البريطانيين في حماية الكويت وأَن تلك القوات مجرد قوات رمزية فقط. ولذلك فقد طلب ترافليان من حكومته زيادة الدعاية الإعلامية للاستعدادات العسكرية البريطانية في الكويت. وبالفعل قام البريطانيون بالدعاية لعمليتهم حتى بدا، كما يقول ترافليان في مذكراته، وكأن الجيش البريطاني بأكمله قد عسكر في الكويت.[75]

وفي نفس اليوم الذي بدأت فيه القوات البريطانية تصل للكويت، أعلن رئيس الوزراء البريطاني ماكملان نزول القوات البريطانية وانتشارها في الأراضي الكويتية، قائلا إنَّ ما قامت به بريطانيا يأتي التزاماً ببنود المعاهدة المعقودة مع شيخ الكويت وأن هذه القوات ستغادر الكويت متى عدَّ شيخ الكويت أن الخطر على استقلال بلاده قد زال وطلب من القوات البريطانية المغادرة.[76]

هذا الاستعداد العسكري المبكر والقوي لحماية الكويت يعيدنا مرة أخرى إلى مسألة حقيقة التهديد العراقي وحجم ذلك التهديد. فكما ذكرنا سابقاً لم يكن في تقارير ترافليان ما يدل بدقة على أي تحرك للقوات العراقية لاحتلال الكويت فضلاً عن حجم تلك القوات. بل على الرغم من اقتناع ترافليان بوجود التهديد إلا أنه كان يقلل من شأن القوات العراقية وقدراتها. وحتى عندما اجتمعت لجنة الدفاع بمجلس الوزراء البريطاني لاتخاذ قرار إرسال القوات البريطانية إلى الكويت كل ما أشارت إليه محاضر ذلك الاجتماع هو وصول "معلومات" تشير إلى تحرك بعض الدبابات العراقية من بغداد إلى البصرة ولا يوجد إشارة إلى حجم القوات العراقية تلك.[77]

والسؤال هنا هو لماذا ردّة الفعل البريطانية المبالغ فيها كما تدل الاستعدادات العسكرية على الرغم من عدم امتلاك بريطانيا أدلة ملموسة على أي تحرك عسكري عراقي؟ وحتى إن كانت هناك بعض الشكوك حول إمكانية التهديد العراقي العسكري للكويت فهل يستدعي ذلك التهديد كل تلك الحشود البريطانية؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من العودة إلى عام 1956م عندما اضطرت بريطانيا وفرنسا للانسحاب من قناة السويس تحت الضغط الدولي وخصوصا من الولايات المتحدة. فالمؤرخون شبه مجمعين على أن حرب السويس كانت بداية نهاية السيطرة البريطانية على المنطقة العربية.[78] فبعد ذلك الانسحاب المهين للقوات البريطانية من الأراضي المصرية وفشل الخطة البريطانية-الفرنسية-الإسرائيلية لاحتلال قناة السويس لم يبق لبريطانيا إلا نفوذها في منطقة شرق السويس والذي يتركز بالتحديد في العراق والخليج العربي وعدن في جنوب الجزيرة العربية. وبقيام الثورة العراقية في عام 1958م خسرت بريطانيا، كما أشرنا سابقاً، العراق وتركز النفوذ البريطاني في الكويت ومشيخات الخليج العربي وعدن. وكان من الواضح أن القدرة البريطانية على البقاء كقوة مؤثرة في المنطقة العربية قد بدأ في الأفول.

من هنا يمكن تفسير ردَّة الفعل البريطانية المبالغ فيها تجاه التهديد العسكري العراقي لأمن الكويت بأنه محاولة من بريطانيا لتأكيد نفوذها وبقائها كلاعب رئيسي في منطقة الخليج العربي، وهي المنطقة التي تُعدُّ فضلاً عن عدن، آخر معاقل النفوذ البريطاني بعد الانحسار الذي خلفه فشل العدوان الثلاثي عام 1956م. لقد حرصت حكومة رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكملان منذ أن تسلّمت السلطة في عام 1957م على المحافظة على منطقة الخليج العربي كمنطقة نفوذ بريطاني ولم يكن من السهل أن تقبل تهديداً لهذا النفوذ.[79] وكانت الكويت، وهي الإمارة الأهم في الخليج العربي، هي الفرصة لتأكيد ذلك، فقد أرادت بريطانيا أن تثبت قدرتها على العودة إلى الكويت والمنطقة بشكل عام متى ما أرادت ومتى ما تعرضت مصالحها للخطر.

## بريطانيا والأزمة في الأمم المتحدة

مع نزول قواتها إلى الأراضي الكويتية، بدأت الحكومة البريطانية تواجه نقدا دولياً حاداً، وقد كانت أولى المعارك الدبلوماسية التي واجهتها بريطانيا قد بدأت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في نفس يوم نزول القوات البريطانية في الكويت. فقد تقدمت الكويت في يوم 1 يوليو بشكوى لمجلس الأمن لما أسمته "تهديدات العراق لاستقلال الكويت"، ورد العراق بتقديم شكوى مماثلة ضد ما أسماه "تهديد بريطانيا المسلح لاستقلالولأمن العراق". (80)

أما بريطانيا فقد كانت منذ بداية تفكيرها في إرسال قواتها للكويت قلقة من إمكانية تدخل مجلس الأمن واستخدامه، وخصوصاً من قبل الاتحاد السوفيتي، لمنع إرسال قواتها إلى الكويت. (81) أما بعد أن نجح إنزال قواتها في الكويت بدون اعتراض من مجلس الأمن، وبعد أن نقلت الكويت الأزمة إلى الأمم المتحدة فلم تجد بريطانيا بداً من مساندة الطلب الكويتي في عقد اجتماع لمجلس الأمن، ولأن الكويت لم تكن آنذاك عضواً في الأمم المتحدة فقد تبنت بريطانيا الطلب الكويتي وتقدمت بطلب اجتماع للمجلس لمناقشة التهديدات العراقية للكويت. (82)

وقد عقد مجلس الأمن في يوم الأحد 2 يوليو اجتماعا لمناقشة الأزمة الكويتية. وتحدث في هذا الاجتماع المندوب البريطاني السير باترك دين (Sir Partic Dean) الذي دافع عن موقف بلاده قائلاً إن وجود القوات البريطانية في الكويت جاء بناء على طلب رسمي من أميرها لحماية بلاده من تهديد عسكري عراقي وشيك، وأن ما قامت به بلاده من استجابة سريعة للطلب الكويتي جاء متوافقا مع ما تعهدت به بريطانيا لحماية الكويت في اتفاقية 19 يونيو 1961م وأعلن أن بلاده ستسحب قواتها من الكويت بمجرد أن يرى أمير الكويت أن حالة التهديد التي تتعرض لها بلاده قد زالت. (83)

رد مندوب العراق في الأمم المتحدة، عدنان محمد الباجه جي، والذي سمح له بحضور الجلسة، بنفي ما أدعته بريطانيا وأكد أن بلاده "لم تحرك جندياً

أو دبابة واحدة" تجاه الحدود مع الكويت وأن العراق ينوي اتباع الطرق السلمية لنيل حقوقه التاريخية بضم الكويت. واتهم الباجه جي بريطانيا بتقديم الشكوى ضد العراق في مجلس الأمن لتغطية عدوانها على الأراضي الكويتية (التابعة للعراق) بهدف تأمين استمرار استغلالها للبترول الكويتي وللمحافظة على الاستثمارات الكويتية في لندن.[84]

وبعد عدة اجتماعات في مجلس الأمن تقدمت بريطانيا باقتراح مشروع قرار يدعو جميع الدول (بدون تحديد العراق) لاحترام استقلال الكويت ووحدة أراضيه ويطالب جميع أطراف النزاع بالعمل على حفظ السلام والاستقرار في المنطقة وبقاء الوضع تحت نظر مجلس الأمن. وقد اعترض مندوب الجمهورية العربية المتحدة، عمر لطفي، على المشروع البريطاني لأنه لم يتضمن شيئاً عن سحب القوات البريطانية من الكويت، وقدم نيابة عن بلاده مشروع قرار يدعو إلى حل الأزمة سلمياًويطالب بريطانيا بسحب قواتها من الكويت فوراً.[85]

وفي 7 يوليه 1961م عقد مجلس الأمن جلسة للتصويت على المشروعين البريطاني والمصري. فاخفق المشروع المصري في الحصول على الأغلبية المطلوبة، حيث حصل على تأييد ثلاث دول فقط، هي: سيلان والاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة وامتنع بقية الأعضاء عن التصويت. أما المشروع البريطاني فقد حصل على دعم أغلبية المجلس، حيث أيدته سبع دول هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وليبيريا وتركيا والصين وشيلي وبريطانيا، بينما امتنع عن التصويت كل من الجمهورية العربية المتحدة والإكوادور وسيلان. إلا أن الاتحاد السوفيتي حسم الأمر عندما استخدم حق النقض (الفيتو) فأبطل المشروع.[86]

وهكذا لم يستطع مجلس الأمن اتخاذ موقف حاسم تجاه الأزمة الكويتية. وقد عدَّ السير باتريك دين ما حصل في مجلس الأمن نجاحاً للدبلوماسية البريطانية، فقد ذكر لحكومته في تقرير مفصل بعد نهاية التصويت أنه على الرغم من عدم إقرار المشروع البريطاني بسبب الفيتو السوفيتي، إلا أن التأييد الواسع له

في مقابل التأييد المحدود لمشروع الجمهورية العربية المتحدة، يُعدُّ نصراً معنوياً لبريطانيا.[87]

## بريطانيا تفكر في سحب قواتها من الكويت

لقد أثبتت بريطانيا بإنزال قواتها في الكويت أنها قادرة على العودة إلى الخليج العربي متى وكيفما أرادت لحماية حلفائها والحفاظ على مصالحها ولإثبات وجودها في المنطقة التي تَعَدّ مع عدن في جنوب الجزيرة العربية آخر معاقل نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها في نفس الوقت لم تكن تريد أن تبقى قواتها في الكويت أكثر مما يجب. فهذه القوات أرسلت لأداء مهمة محددة هي حماية الكويت مما كان يعدُّه البريطانيون هجوماً عراقياً وشيكا، واستمرار بقائها سيثير ردات فعل غاضبة داخل الكويت وخارجها وسيفقد شيخ الكويت دعم الكثير من الدول العربية مع مرور الوقت. هذا بالتحديد ما كان يخشاه وزير الخارجية البريطاني منذ بداية التفكير في إرسال القوات البريطانية إلى الكويت،[88] وهو كذلك ما أكده كل من ترافليان وريتشموند اللذين حذرا بأنه مع استمرار وجود القوات البريطانية في الكويتوبعد أن فشل عبدالكريم قاسم في ضم الكويت بالقوة من أنَّ العراق سيعلن حرباً دعائية ضد بريطانياوسيعمل على تصوير ما قامت به بريطانيا على أنه استعمار جديد للكويت.[89]

ولم تكن تلك المخاوف مبالغاً فيها، فبعد أيام قليلة من نزول قواتها للكويت بدأت بريطانيا تحس بالضغط الدولي بدءاً من النقاش الذي حصل في مجلس الأمن، كما ازدادت حدة الشجب العربي لوجود القوات البريطانية في الكويت مع مرور الوقت مما جعل مجلس الوزراء البريطاني يناقش في يوم 6 يوليو الوضع في الكويت وتطرق للنقد المتزايد للوجود البريطاني العسكري في الكويت وتأثير ذلك في العلاقات الكويتية البريطانية، وبدأ الحديث عن ضرورة سحب القوات البريطانية من الكويت.[90]

فضلاً عن ذلك كانت هناك أسباب اقتصادية وراء إعادة النظر في بقاء القوات البريطانية في الكويت، فتكلفة حوالي ثمانية الآلاف جندي بريطاني

كانت كبيرة ومن الصعب على الحكومة البريطانية تحمل تكاليف بقاءها في الكويت لمدة طويلة كما ذكر ذلك رئيس الوزراء البريطاني، ماكملان، في يومياته. ففي يوم 8 يوليو، أي بعد سبعة أيام فقط من نزول القوات البريطاني إلى الأراضي الكويتية، كتب ماكملان أنه بعد نجاح بريطانيا في "إيقاف" الهجوم العراقي فإنه من الصعب "سياسياًواقتصادياً" البقاء في الكويت لمدة طويلة.[91] ولذلك فقد كان يفكر رئيس الوزراء البريطاني في أن تتحمل الكويت جزءاً من تكاليف القوات البريطانية الموجودة في أرضيها.[92]

وبدأت منذ ذلك التاريخ الحكومة البريطانية تفكر عملياً بالطريقة التي يمكن بها سحب قواتها، لكن المشكلة التي واجهت البريطانيين هي كيف يمكن سحب تلك القوات بدون تعريض الكويت لخطر الهجوم العراقي مستقبلاً؟ فكما هي العادة في معظم حالات التدخل العسكري فإن إنزال قوات أجنبية في أرض ما قد يكون سهلا، إلا أن المشكلة الحقيقية هي سحب تلك القوات.

كان هناك عدد من الأفكار والمقترحات التي طرحت لسحب القوات البريطانية من الكويت بدون تعريضها للخطر والتي تداولتها الدوائر الرسمية المختصة في لندن خلال النصف الأول من شهر يوليو، يمكن تلخيصها كالتالي:

**أولاً**: سحب كامل القوات البريطانية وتطوير قدرات الجيش الكويتي وتزويده بالمعدات والأسلحة البريطانية الثقيلة ليكون الكويتيون مؤهلين للدفاع عن أنفسهم. وكان من أهم مؤيدي هذا الرأي وزير الدفاع البريطاني، هارلود واتكنسن (Harlod Watkinson)، الذي بعث إلى وزير الخارجية البريطاني مذكرة مؤرخة في 5 يوليو يقترح فيها أن يبدأ أمير الكويت بتطوير الجيش الكويتي تحت الإشراف البريطاني.[93] إلا أن هذا الرأي لم يرق لرئيس الوزراء البريطاني ماكملان في بداية الأمر لسببين؛ أولاً: أنه لا يمكن للكويتيين مهما حاولوا تطوير قدراتهم العسكرية أن يبنوا قوة كافية وقادرة على صد الجيش العراقي إذا ما أراد عبدالكريم قاسم إعادة محاولة احتلال الكويت في المدى القريب، وثانياً: أن الأسلحة التي ستزود بها بريطانيا الجيش الكويتي يمكن أن تكون، حسب تقدير ماكملان، أداة لقلب نظام الحكم في الكويت كما حدث في

العراق.[94] كما أن هذا الرأي يعني بقاء بعض القوات البريطانية لتدريب وتطوير الجيش الكويتي، وهذه العملية ستحتاج لأكثر من عام على الأقل مما سيعرض بريطانيا لمزيد من النقد لبقاء بعض قواتها في الكويت.[95]

**ثانياً**: سحب القوات البريطانية من الكويت تدريجياً وتخفيضها إلى كتيبة واحدة فقط تبقى مادامت هناك حاجة لبقائها، وتكون مهمتها الرئيسية من الناحية العسكرية تأخير أيّ هجوم عراقي لساعات حتى يأتي الدعم من القوات البريطانية المتمركزة في البحرين، أما من الناحية السياسية فستكون هذه الكتيبة مؤشراً على مدى التزام بريطانيا بحماية الكويت مستقبلاً.[96] وكسابقه كان هذا الخيار يعني بقاء قوات عسكرية بريطانية في الكويت حتى ولو كانت محدودة مما سيؤدي إلى استمرار التذمر العربي. ولذلك فقد تحفظ على هذا الرأي السير ويليم لويس، المقيم السياسي في الخليج العربي والذي انتقل من البحرين إلى الكويت لمتابعة الأزمة عن قرب[97]، على الرغم من إقراره بأن تأثيره القصير المدى سيكون إيجابيا وسيخفف حدة المعارضة الداخلية في الكويت لوجود القوات البريطانية لبعض الوقت. وأكد لحكومته أن استمرار بقاء قوات بريطانية في الكويت سيضر بالمصالح البريطانية وسيخدم الاتحاد السوفيتي في العالم العربي على المدى الطويل.[98]

**ثالثاً**: أن تستبدل قوات دولية من الأمم المتحدة بالقوات البريطانية. وهذا الرأي أيده السير لويس، كما أيده السكرتير الخاص لرئيس الوزراء البريطاني للشؤون الخارجية، فيليب دي زولويتا (Philip de Zulueta)، إلا أنهما شككا في إمكانية تطبيقه من الناحية العملية، فقرار تشكيل قوات من الأمم المتحدة يجب أن يتخذ من قبل مجلس الأمن وكان من غير المتوقع أن يوافق الاتحاد السوفيتي على ذلك لأنه - بحسب تقدير لويسودي زولويتا- لا يرغب في إنهاء الأزمةوويريد إبقاء القوات البريطانية في الكويت لاستغلال ذلك في الدعاية ضد بريطانيا.[99] وقد اتفقت وزارة الخارجية البريطانية مع رأي كل من لويسودي زوليتا بأن الاتحاد السوفيتي سيقف في وجه أي محاولة من قبل مجلس الأمن لتشكيل قوات تحل محل القوات البريطانية في الكويت.[100]

**رابعاً**: أن تستبدل قوات عربية تشكلها الجامعة العربية بالقوات البريطانية. كان هذا الرأي من أقوى الآراء التي طرحت منذ بداية الأزمة، وكان ترافليان ورتشموند من أشد المؤيدين لهذه الفكرة فقد كانا يصران في تقاريرهم لوزارة الخارجية البريطانية على أنّ على بريطانيا أن تتعامل مع الأزمة كخلاف عربي-عربي وأنه يجب حل هذه الأزمة بمساعدة الدول العربية.[101] أما وزارة الخارجية البريطانية فقد كان لديها بعض المخاوف حول هذا الخيار فقد كانت الوزارة تعتقد بأن أداء القوات العربية لن يكون كافيا لحماية الكويت، فضلاً عن أنّ ما تسعى إليه الأطراف العربية - حسب تقدير وزارة الخارجية - هو إما أن تشارك الكويت في ثروتها وإمّا أنْ تبحث لها عن مكانة في العالم العربي.[102]

وهكذا استمر البريطانيون في دراسة كيفية سحب القوات بدون تعريض الكويت للخطر، ولم يكن هناك اتفاق على أفضل السبل لتأمين الكويت مستقبلاً. إلا أن وزارة الخارجية البريطانية، وعلى الرغم من تحفظها على بعض هذه الأفكار، لم تستبعد أيا منها ورأت أن تشرك الكويتيين في النقاشوتشتشف آراء شيخ الكويت في فكرة توسيع مسؤولية الدفاع عن الكويت ليشمل قوات أجنبية دولية أو عربية. ولذلك فقد طلبت الوزارة في 6 يوليو من لويس مقابلة الشيخ عبدالله والتأكيد له أنّ الحكومة البريطانية لا تريد أن يسبب وجود قواتها في الكويت خلافاً عربيا-عربياً، وأنها تريد معرفة رأي الشيخ في فكرة استبدال قوات دولية من الأمم المتحدة بالقوات البريطانية، كما أرادت معرفة رأيه فيما يتعلق بفكرة الحل العربي للأزمة.[103]

قابل لويس الشيخ عبدالله في 8 يوليو وأكد له أن بريطانيا ما زالت ملتزمة بتعهداتها تجاه الكويت وأنها لن تسحب قواتها إلا بعد أن يطلب منها شيخ الكويت ذلك وأن يكون راضياً تماما عن الإجراءات التي ستتخذ لحفظ أمن بلاده مستقبلاً. وعندما عرض عليه لويس فكرة وجود قوات من الأمم المتحدة كبديل للقوات البريطانية، قال الشيخ إن اعتماده الرئيسي فيما يتعلق بأمن بلاده سيكون على بريطانيا وإنه ليس لديه أي تحفظات على هذه الفكرة شرط أن تكون

الإجراءات التي ستتخذ في هذا المجال عملية ومرضية للبريطانيين وتؤدي في النهاية إلى حماية بلاده من الخطر العراقي.[104]

أما ما يتعلق بفكرة الحل العربي فلم يخف الشيخ عبدالله شكوكه حول فعالية هذه الفكرة إلا أنه قال إن الجامعة العربية ستجتمع قريباً في القاهرة وأنه مستعد لدراسة أي مشروع أو خطة يطرحها العرب على الرغم من أنه لا يتوقع الكثير من الجامعة العربية. وذكر الشيخ أن مواقف الجامعة السابقة غير مشجعة[105]

## الحل العربي

هذا التشكيك في إمكانية الحل العربي من قبل الشيخ عبدالله كان على ما يبدو مبنيا على الغموض والتردد اللذين طغيا على تصرف الجامعة العربية وعدد من الدول العربية في بداية الأزمة. فباستثناء المملكة العربية السعودية التي كان موقفها واضحا وصريحا منذ البداية في دعم شقيقتها الكويت[106]، بدا موقف الجامعة العربية وبعض الدول العربية الأخرى مترددا في دعم المطالب الكويتية واستقلال الكويت.

فقد تقدمت الكويت بعيد استقلالها مباشرة بطلب للانضمام إلى الجامعة العربية، وقد قررت الجامعة العربية آنذاك عقد اجتماع في يوم 4 يوليو لمناقشة الطلب الكويتي الذي لم يكن من المتوقع أن يثير خلافاً. إلا أنه بعد المؤتمر الصحفي لعبد الكريم قاسم في 25 يونيو وإعلانه تبعية الكويت للعراق، تقدمت المملكة العربية السعودية، وبعد يومين فقط من إعلان عبدالكريم قاسم، بطلب عقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة لمناقشة الأزمة والنظر في الطلب الكويتي للانضمام للجامعة. وبعد تردد اجتمع مجلس الجامعة العربية في جلسة طارئة في 4 يوليو.[107]

وقد أظهر هذا الاجتماع مدى الاختلاف العربي حول قضية استقلال الكويت فقد هدد العراق بالانسحاب من الجامعة العربية إذا ما قبل الطلب الكويتي. وقد أثر هذا التهديد في بعض الدول العربية مما دفعها لمحاولة إيجاد

حل وسط يبقي العراق في الجامعة العربية، ولم تتخذ الجامعة العربية موقفاً معيناً تجاه القضية الأساسية وهي انضمام الكويت، على الرغم من الإصرار السعودي على ذلك، وقررت تأجيل النظر في الطلب الكويتي إلى يوم 12 يوليو لإعطاء فرصة للأمين العام للجامعة، عبدالخالق حسونه، لزيارة الأطراف ذات العلاقة وإيجاد حل دبلوماسي للأزمة يرضي جميع الأطراف.[108]

ولعل هذا التردد وعدم الوضوح في موقف الجامعة هو ما أدى إلى عدم ثقة أمير الكويت بجدية الجامعة في حل المسألة ولذلك فقد صرح بتلك التصريحات للمقيم البريطاني في الخليج العربي حول عدم قناعته بمقدرة الجامعة العربية على حل الأزمة.

إلا أن الشيخ عبدالله كان يواجه ضغطاً داخليا وعربياً بسبب وجود القوات البريطانية في أراضيه جعله في النهاية يتجاوز كل تلك الشكوك. فقد ذكرت تقارير ريتشموند من الكويت أن عودة القوات البريطانية قد سببت شيئا من الاختلاف الداخلي في الكويت وأن عددا من أعضاء العائلة الحاكمة صغار السن والمعروفين بميولهم القومية كانوا ضد عودة القوات البريطانية وكانوا يرون أن هذه مشكلة عربية يمكن حلها من خلال العرب لا من خلال قوات أجنبية وكانوا يضغطون على الشيخ لحل الأزمة عربياً.[109] وعندما وصلت أنباء نزول القوات البريطانية في الأراضي الكويتية إلى القاهرة تجمع عدد من الطلاب الكويتيين الذين كانوا يدرسون في القاهرة والمتأثرين بالفكر القومي آنذاك وأصدروا بيانا يندد بما أطلقوا عليه "التدخل الإمبريالي البريطاني في أزمة اصطنعها عبدالكريم قاسم"، ودعوا جمال عبدالناصر والقادة العرب إلى التدخل لحماية الكويت.[110]

أما على المستوى العربي فقد أثارت استعانة الكويت بالقوات البريطانية ووصول تلك القوات مشاعر سخط واسعة في العالم العربي، وانتقدت عدد من الصحف العربية ما قام به الكويتيون من استعانة بالقوات البريطانية.[111] ولذلك قامت الكويت بإرسال وفد رفيع المستوى برئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح، وزير المالية وشؤون البترول، زار عددا من الدول العربية لشرح وجهة النظر

الكويتية. وبناء على ما ذكره ريتشموند في تقريره السنوي عن الكويت خلال العام 1961م فقد وجد هذا الوفد أن هناك عدم رضا عام في عدد من الدول العربية عن السياسة الكويتية.[112]

يمكن القول إذاً إنّه في ظل الحماسة القومية التي كانت منتشرة في الكويت وفي العالم العربي آنذاك وما نتج عنها من ضغط داخلي وخارجي، رأى الشيخ عبدالله تجاوز شكوكه في إمكانية الحل العربي وإعطاء الجامعة العربية فرصة لحل الأزمة.

ولذلك فقد تقدمت الكويت قبل اجتماع الجامعة المقرر في 12 يوليو بمبادرة لحل الأزمة وتسهيل انسحاب القوات البريطانية تضمنت استعداد الكويت الكامل لطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في حالة قبول انضمامها للجامعة العربية وتقديم الجامعة العربية قوات بديله لتحل محل القوات البريطانية التي ستسحب.[113] وبعد مناقشة المشروع الكويتي الذي وجد استحسانا من معظم الدول الأعضاء بالجامعة قرر المجتمعون إرجاء البت فيه إلى يوم 20 يوليو لإتاحة الفرصة لمندوبي الدول الأعضاء لاستشارة حكوماتهم. وفي يوم 20 يوليو عقد اجتماع بمقر الجامعة العربية بالقاهرة وأصدرت الجامعة العربية القرار رقم 1777/ 35 الذي نص على قبول الطلب الكويتي بالانضمام للجامعة وعلى إرسال قوات عربية مشتركة لتكون بديلة للقوات البريطانية.[114]

## بريطانيا والحل العربي

لقد جاءت مبادرة الشيخ عبدالله بطلب إحلال قوات عربية محل القوات البريطانية في وقت كان فيه البريطانيون يواجهون ما أطلق عليه وزير الخارجية البريطاني في برقية إلى ترافليان "مأزق" سحب القوات البريطانية من الكويت،[115] ووفّرت هذه المبادرة في النهاية حلاً للأزمة مكن بريطانيا من سحب قواتها.

وقد وجدت هذه المبادرة التي قام بها الشيخ تأييدا قويا من قبل ترافليان الذي كتب لحكومته يحذر من استمرار بقاء القوات البريطانية في الكويت

ويطالب بدعم وزارة الخارجية للمبادرة الكويتية التي عدّها مفتاحا لحل الأزمة.[116] وقد رد وزير الخارجية البريطاني هوم على ترافليان بأنه في كل الأحوال سيكون من الأفضل لبريطانيا أن تسحب قواتها في المستقبل القريب وأقر بأن وجود قوات عربية في الكويت كبديل للقوات البريطانية سيكون له أهمية سياسية كبيرة، إلا أنه شكك في قدرة العرب على تقديم القوة القادرة فعليا على حماية الكويت من الناحية العسكرية. وأبلغ هوم ترافليان بقرار الحكومة البريطانية تأجيل التفكير في الخيارات الأخرى المطروحة حتى تتم دراسة تفاصيل المبادرة الكويتية بشكل أعمق.[117]

وقد اتفق ريتشموند مع ترافليان على أن فكرة إحلال قوات عربية محل القوات البريطانية تمثل الحل الأمثل للأزمة، وكتب لوزير الخارجية هوم يقول إن قرار الجامعة العربية الذي اتخذ في اجتماع 22 يوليو يعد فرصة فيها الكثير من الإيجابيات لكل من البريطانيين والكويتيين لا يجب أن تفوت. ومع أن ريتشموند اتفق مع الوزير هوم على أنه من غير المتوقع أن تشكل الجامعة العربية قوة ردع قادرة فعلياً على صد أي هجوم عراقي إلا أنه قال إنَّ هذه القوة توفر "العنصر العسكري الكافي" المطلوب لحل الأزمة وإن الرادع سيصبح سياسياً أكثر منه عسكرياً، وأكد أن ايجابيات الحل العربي أكثر من سلبياته.[118]

أما رئيس الوزراء البريطاني ماكملان فقد كان يرى أنه كلما عجلت بريطانيا في سحب قواتها كان ذلك أفضل لخدمة المصالح البريطانية، ووجه في يوم 23 يوليو بعرض الأمر على لجنة الشرق الأوسط التي تضم عدداً من الوزراء والخبراء ذوي العلاقة بالمنطقة لدراسة فكرة الحل العربي وأمن الكويت بعد انسحاب القوات البريطانية. وقد درست اللجنة موضوع الكويت في تاريخ 26 يوليو وخرجت بمجموعة من التوصيات كان من أهمها[119]:

1 - تأييد فكرة إحلال قوات عربية محل القوات البريطانية ودعوة الحكومة البريطانية إلى الترحيب بقرار الجامعة العربية ودعم شيخ الكويت في هذا الاتجاه.

2 - الوسيلة البعيدة المدى لحماية الكويت مستقبلاً يجب أن تكون عبر تطوير

قدرات الجيش الكويتي ليصبح قادراً على صد أي هجوم عراقي لمدة 36 ساعة حتى تأتي التعزيزات البريطانية.

3 – إبقاء بعض المعدات الثقيلة البريطانية في الكويت لتستخدمها القوات البريطانية إذا ما اضطرت للعودة، مع بقاء عدد من الخبراء البريطانيين لمساعدة الكويتيين على تطوير جيشهم وللاهتمام بالمعدات.

وقد أيد وزير الخارجية هوم توصيات اللجنة، وخصوصاً ما يتعلق بدعم قرار الجامعة العربية، ورفعها إلى ماكملان مع التوصية بتبنيها وإقرارها كسياسة للتعامل مع الأزمة الكويتية.[120]

وبالفعل تحولت هذه التوصيات إلى سياسة فعلية بعد أن صادق عليها ماكملان، وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في الخليج العربي السير لويس، الذي كان قد عاد إلى مقره في البحرين لفترة وجيزة، برقيّة طويلة عُنونت بعبارة "سياسة للدفاع عن الكويت" احتوت على جميع توصيات لجنة الشرق الأوسط المشار إليها سابقاً، وتوجيه باعتمادها كسياسة للتعامل مع الأزمة الكويتية. وقد كتب وزير الخارجية إلى السير لويس يقول:

إن موقفنا تجاه المشروع العربي هو أن نرحب به، وأن نقدم كل مساعدة ممكنة لبعثة الجامعة العربية إلى الكويت وأن نشجع الحاكم للحصول على قوات كافية من الدول العربية.[121]

وطلب وزير الخارجية البريطاني من السير لويس لقاء الشيخ عبدالله وشرح السياسة الجديدة له، مع التأكيد على أن بريطانيا ستبقى دوما ملتزمة بتعهداتها والتزاماتها تجاه الكويت.[122]

وقد التقى لويس بالشيخ في 31 يوليو وأبلغه رسمياً بالخطوط العريضة للسياسة البريطانية الجديدة وبالموقف البريطاني من استبدال القوات العربية بالقوات البريطانية وأمن الكويت مستقبلاً. وقد شكر الشيخ عبدالله بريطانيا لاهتمامها وتفهمها وأكد للويس أنه يفكر بجدية في تطوير الجيش الكويتي وقد أمر بإعداد دراسة في هذا الشأن كما أمر بشراء أسلحة بريطانية لزيادة قدرات

القوات الكويتية. أما ما يتعلق بالقوات العربية فقد قال الشيخ إن نوعية وعدد القوات التي سترسلها الجامعة العربية لم يحدد بعد إلا أنه لا يتوقع أن تكون كبيرة بحيث تشمل طائرات أو مدرعات، وقال الشيخ إنه "سيلعب اللعبة السياسية مع الجامعة العربية بدون أن يغفل عن الواقع". [123]

وفي يوم 12 أغسطس وقع الشيخ عبدالله مع الجامعة العربية اتفاقية سحب القوات البريطانية واستبدال قوات عربية بها[124]، وفي نفس اليوم طلب الشيخ رسمياً من بريطانيا سحب قواتها من الكويت عند وصول القوات العربية. وقد جاء في الرسالة التي وجهها الشيخ إلى وزير الخارجية البريطاني ما يلي:

إشارة إلى خطابكم المؤرخ في 30 يونيو بشأن طلبنا قوات من المملكة المتحدة لتواجه تهديدات قاسم... يسعدني أن أبلغ سعادتكم بالتوصل اليوم لاتفاقية بيننا وبين الجامعة العربية لاستبدال قوات من الدول العربية بالقوات البريطانية. وبناءً عليه فإنني أطلب إعطاء الأمر بسحب القوات البريطانية حالما تصل القوات العربية. [125]

وقد ردّت الحكومة البريطانية مباشرة على رسالة الشيخ بالموافقة على سحب قواتها حالما تصل القوات العربية للكويت. [126] وفي 10 سبتمبر بدأ وصول القوات العربية المشكلة من قبل الجامعة بوصول القوات السعودية. وبعد ذلك بتسعة أيام، بدأت بريطانيا بسحب قواتها الذي اكتمل نهائياً في 19 أكتوبر 1961م. [127]

## خاتمة

يتبيّن من هذه الدراسة للموقف البريطاني من التهديد العراقي للكويت في عام 1961م، والتي اعتمدت بشكل أساسي على الوثائق البريطانية التي رفع الحظر عنها مؤخراً، جملة من النتائج المهمة يمكن الإشارة إلى أبرزها فيما يلي:

- أن القلق البريطاني على أمن الكويت من العراق الجمهوري قد ظهر مبكراً بسب بعض السياسات الداخلية والخارجية التي اتبعها الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم.

- أن بريطانيا لم تكن تتوقع أن تكون ردة فعل العراق على استقلال الكويت عدائية. وقد بنت بريطانيا ذلك على ملاحظة السلوك العراقي تجاه الكويت خلال ثلاث السنوات الأولى من عمر الثورة العراقية.

- أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت مترددة في تحديد واقع الخطر العراقي على أمن الكويت في بداية الأزمة، إلا أنها كانت مصممة على حماية الكويت في حالة وجود الخطر العراقي العسكري. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك دليل ملموس على قيام العراق بتحرك فعلي قررت بريطانيا التحرك المبكر لحماية الكويت وأرسلت قواتها إليها.

- كان الدافع وراء التحرك البريطاني ذا شقين: الأول اقتصادي تمثل في حرص بريطانيا على حماية مصالحها البترولية والمالية في الكويت والخليج العربي، والثاني نفسي تمثل في رغبة بريطانيا في تأكيد وجودها في المنطقة بعد أن بدأ نفوذها يتضاءل بعد حرب السويس في 1956م.

- على الرغم من نجاح بريطانيا في حشد قواتها في الكويت في مدة قياسية، إلا أنه اتضح أنها لم تكن تريد بقاء تلك القوات لمدة طويلة لأسباب سياسية واقتصادية، وبدأت بريطانيا، وبعد أيام فقط من وصول قواتها إلى الكويت، في التفكير في أفضل السبل لسحب تلك القوات بدون تعريض الكويت للخطر مستقبلاً.

- أن الشيخ عبدالله السالم لم يكن مقتنعاً بفكرة استبدال قوات عربية بالقوات البريطانية وكانت لديه بعض الشكوك حول إمكانية قيام الجامعة العربية بدور إيجابي في حماية بلاده. وكان هذا الموقف – على ما يبدو– ناتجا عن التردد والغموض اللذين طغيا على موقف بعض البلاد العربية عندما بدأت الأزمة.

- استطاعت القيادة الكويتية أن تتجاوز كل الشكوك حول مقدرة الجامعة

العربية في تقديم المساعدة، وتقدم الشيخ عبدالله بمبادرة لحل الأزمة وتسهيل انسحاب القوات البريطانية تضمنت استعداد الكويت الكامل لرحيل القوات البريطانية من أراضيها في حالة قبول انضمامها للجامعة العربية وتقديم الجامعة العربية قوات بديلة لتحل محل القوات البريطانية.

- جاءت المبادرة الكويتية في وقت كانت فيه بريطانيا تواجه ما وصفه وزير الخارجية البريطاني، هوم، بـ"مأزق" سحب القوات البريطانية من الكويت مع ضمان أمنها مستقبلاً. ولذلك فقد وجدت مبادرة "الحل العربي" دعما قوياً من كل من ترافليان وريتشموند، وأيدتها لجنة الشرق الأوسط البريطانية التي تقدمت بتوصيات تضمنت ترحيباً بالحل العربي واستراتيجية مستقبلية لحماية الكويت.
- تحولت توصيات اللجنة إلى سياسة فعلية بعد أن تبناها وزير الخارجية البريطانى وصادق عليها رئيس الوزراء ماكملان، وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في الخليج العربي السير لويس، ببرقية طويلة عُنونت بعبارة "سياسة للدفاع عن الكويت" احتوت على جميع توصيات لجنة الشرق الأوسط وخصوصاً ما يتعلق بالترحيب بفكرة استبدال القوات البريطانية بقوات عربية والذي اكتمل فعلياً في 19 أكتوبر 1961م.

## الهوامش والمراجع

* يشكر الباحث عمادة البحث العلمي بجامعة القصيم على دعمها الكريم لهذا البحث، كما يقدم الشكر كذلك للصديق الأستاذ الدكتور عبدالحكيم المطرودي، الأستاذ بجامعة الملك سعود وأستاذ كرسي الملك فهد بجامعة لندن (SOAS)، على مساعدته وتشجيعه خلال فترة جمع المادة العلمية من الأرشيف البريطاني. والشكر موصول كذلك للأخ الدكتور نجم العتيبي على توفيره لبعض مراجع البحث وتحمله عناء وكلفة إرسالها للباحث.

(1) تغير مسمى "مكتب السجلات المدنية (The Public Recored Office) " الشهير المعروف اختصاراً بالـ(PRO)، مؤخراً إلى "الأرشيف الوطني" (انظر الموقع الرسمي للأرشيف على

الرابط الإلكتروني: (http://www.nationalarchives.gov.uk)، إلا أن الباحث سيستمر في استخدام المختصر (PRO) على الرغم من تغير المسمى وذلك لتعارف المؤرخين على هذا المختصر لسنوات طويلة للإشارة للأرشيف البريطاني، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض المؤرخين قد بدأ مؤخراً باستخدام مختصر آخر وهو (BNA) اختصارا لكلمة: British National Archives.

(2) لقد عبر كل من رئيس الوزراء البريطاني، هارولد ماكملان (Harold Macmillan)، والرئيس الأمريكي، دوايت ايزنهاور(Dwight D. Eisenhower)، في مذكراتهما فيما بعد عن مقدار الخسارة الغربية بسقوط النظام الملكي في العراق. انظر:

- Dwight D. Eisenhower, *The White House Years, Waging Peace, 1956-1961,*(Heinemann, London, 1965), p. 269; Harold Macmillan, *Riding The Storm, 1956-1959*, (Macmillan, London, 1971), p. 511.

(3) - Selwyn Lloyd, London, to Lord Samuel Hood, Washington, November 30, 1958, British National Archives, Kew, London, (hereafter cited as PRO), FO 371/133074.

(4) - Nigel J. Ashton, *Eisenhower, Macmillan and the Problem of Nasser, Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955-59*, (Macmillan Press, London, 1996), pp. 197-200.

(5) - Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Class and its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, (Princeton University Press, New Jersey, 1978), pp. 827-831; Edith & E. F. Penrose, *Iraq: International Relations and National Development*, (Westview Press, London, 1978), pp. 214-216.

(6) - Selwyn Lloyd, London, to Lord Hood, Washington, November 30, 1958, PRO, FO 371/133074.

(7) - Sir Roger Stevens to Selwyn Lloyd, November 29, 1958, PRO, FO 371/133074; Ritchie Ovendale, *Britain, the United States, and the Transfer of Power in the Middle East, 1945-1962*, (Leicester University Press, London, 1996), p. 218; Stephen Blackwell, "A Desert Squall: Anglo-American Planning for Military Intervention in Iraq, July 1958-August 1959", *Middle Eastern Studies*, Vol. 35, No. 3, July 1999, p.p. 5-6

(8) - Record of Conversation between Lloyd and Dulles, February 4, 1959, PRO, FO 371/141841.

(9) - Record of conversation, (1959)

(10) - Ashton, (1996), p. 193.

(11) - Jernegan, US Embassy, Baghdad, to State Department, March 26, 1959, U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States 1958-1960*, (hereafter cited as FRUS),Vol. XII, (US Government Printing Office, Washington D.C., 1993), pp. 395-398:

ناتنج، انتوني: **ناصر**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993، 302-299

(12) جرجس، فواز: **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية – العربية**

**والعربية – الدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 181؛ Walter Laqueur, *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East 1958-68*, (Routledge & Kegan Paul, London, 1972), p. 119.

(13) - Blackwell, (1999), p. 9.

(14) - Ashton, (1996), p. 203.

(15) أبو حاكمه، أحمد مصطفى: **تاريخ الكويت الحديث 1750-1965**، الكويت: ذات السلاسل، 1984، 321-325: الخصوصي، بدر الدين عباس: **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ج 2، الكويت: ذات السلاسل، 1988، ص 72-65.

(16) تاريخ الكويت الحديث 1750-1965، 323: دوكاس، مارثا: **أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961**، بيروت، دار النهار للنشر، 1983)، ص12.

(17) - Confidential Memorandum on Kuwait, (No Date), PRO, FO 371/156847.

مالم يشر إلى غير ذلك، فإن الترجمة من الوثائق أو المصادر الأجنبية قام بها الباحث.

(18) - Ovendale, (1996), p. 227.

(19) أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص 14.

(20) - Miriam Joyce, "Preserving the Sheikhdom: London, Washington, Iraq and Kuwait, 1958-1961", *Middle Eastern Studies*, Vol.13, No 2. April 1995, p.283; Mustafa M. Alani, *Operation Vantage: British Military Intervention in Kuwait 1961,* (LAAM, London, 1990), p. 72.

(21) - Ovendale, (1996), p.217.

(22) - Selwyn Lloyd to Harold Macmillan, May 9, 1959, PRO, PREM11/3427; Selwyn Lloyd to Harold Macmillan, May 25, 1959, PRO, PREM11/3266; D(59)5th Meeting, May 12,1959, PRO, CAB 131/21. See also: Alani, (1990).

(23) - Selwyn Lloyd to Foreign Office, May 13, 1959; Harold Macmillan, London, to Dwight Eisenhower, Washington, May 14,1959, PRO, PREM 11/3427.

(24) كان من أهم تلك الإجراءات عدم إعطاء الحزب الشيوعي الرسمي تصريحاً لمزاولة نشاطاته ومنع الصحف ذات التوجه الشيوعي، كما قام بإقالة بعض الوزراء المعروفين بميولهم الشيوعية. انظر:

- Laqueur, (1972), pp. 118-119; Galia Golan, *Soviet Policies in the Middle East from World War II to Corbachev*, (Cambridge University Press, Cambridge, 1990), pp. 163, 217.

(25) - Memorandum by R. Beaumont, September 6, 1960, PRO, FO 371/148948; Annual Review of Developments and Trends in Kuwait in 1960, included in Richmond, Kuwait, to Foreign Office, January 5, 1961,PRO, FO 371/156823

الصباح، ميمونة الخليفة: **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، الكويت، ط1، 1988، 460؛

قاسم، جمال زكريا: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**،ج 4، القاهرة: دار الفكر العربي، 1996، 48-46؛ أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص 19.

(26) - ME (M)(59) Second Meeting, January 28, 1959,PRO, CAB 134/2230; "Annual Review of Developments and Trends in Kuwait in 1960", included in Richmond, Kuwait, to Foreign Office, January 5, 1961,PRO, FO 371/156823.

(27) - Kuwait: Annual Review for 1961, January 11, 1962, PRO, FO 371/162879.

(28) سجل الوكيل السياسي في الكويت آنذاك، جون ريتشموند، تفاصيل المناقشات الكويتية البريطانية التي أدت إلى تبادل الرسائل في تقرير مفصل بعث به إلى وزارة الخارجية بتاريخ 25 يونيو 1961م، أنظر:

- Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 25, 1961, PRO, FO 371/156837.

(29) حول الادعاءات العراقية السابقة بتبعية الكويت للعراق، انظر: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،ج 4، ص 70-68.

(30) - Humphrey Trevelyan, *The Middle East in Revolution*, (Macmillan, London, 1970), pp. 183-184.

(31) - Kuwait: Annual Review for 1961, January 11, 1962, PRO, FO 371/162879.

(32) - Trevelyan, (1970), p. 184.

(33) الكويت في ظل الحماية البريطانية، 466 (الهامش رقم 1).

(34) تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،ج 4، ص 71.

(35) - Iraqi Foreign Ministry's Memorandum on Kuwait, distributed by Iraqi Embassy in London, June 27, 1961, PRO, FO 371/156845.

(36) أحمد، نازلي معوض وأحمد، صالح عبدالرحمن، "أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى 1963-1961" في: الرشيدي، أحمد (محرر)، **الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، 1993)، ص 474.

(37) ناصر، 305. وقد كتب ترافليان بعد نهاية عمله الدبلوماسي كتاباً ضمنه تجربته الدبلوماسية في الشرق الأوسط ونشره في عام 1970. وقد تحدث ترافيليان بشيء من التفصيل عن تهديدات عبدالكريم قاسم للكويت ولكنه بالطبع كان يعكس وجهة نظره الشخصية. انظر: Trevelyan, (1970), pp. 182-205.

(38) - Ovendale, (1996), p. 226.

(39) - Trevelyan, (1970), pp. 185-185.

(40) - Foreign Office to Baghdad, June 26, 1961, PRO, FO 371/156873;

(41) - Trevelyan, Baghdad, to Foreign Office, June 26, 1961, PRO, PREM11/3427.

(42) - Trevelyan, Baghdad, to Foreign Office, June 27, 1961, PRO, PREM11/3427.

- Trevelyan, Baghdad, to Foreign Office, June 28, 1961, PRO, PREM11/3427. (43)
- Trevelyan, Baghdad, to Foreign Office, June 28, 1961, PRO, PREM11/3427. (44)
- Trevelyan, (1970), pp. 188-199. (45)
- Joyce, (1990), p. 289; Ashton, *Eisenhower, Macmillan*, p. 228. (46)
- Ashton, (1996), p. 224. (47)
- Trevelyan, Baghdad, to Foreign Office, June 26, 1961, PRO, FO 371/156873. (48)
- Trevelyan, Baghdad, to Foreign Office, June 28, 1961, PRO, FO 371/156873. (49)
- Trevelyan, (1970), p190. (50)
- Trevelyan, (1970), p190. (51)
- Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 26, 1961, PRO, PREM11/3427. (52)
- Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 27, 1961, PRO, FO 371/156837. (53)
- Foreign Office to Kuwait, June 27, 1961, PRO, FO 371/156745. (54)
- Trevelyan, Baghdad, to Foreign Office, June 26, 1961, PRO, FO 371/156873; Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 26, 1961, PRO, PREM11/3427. (55)
- أصبح اللورد هوم وزيراً للخارجية في يوليو 1960م. انظر: (56)
- Stephen Blackwell, "Pursuing Nasser: The Macmillan Government and the Management of British Policy Towards the Middle East Cold War, 1957-63", *Cold War History*, Vol.4, No.3 (April 2004), p.97
- Foreign Office to Richmond, Kuwait, PRO, PREM11/3427. (57)
- Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 29, 1961, PRO, FO 371/156848. (58)
- Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 29, 1961, PRO, PREM11/ 3427. (59)
- Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 30, 1961, PRO, PREM11/ 3427. (60)
- Message From Foreign Secretary Home to Secretary of State Rusk, June 29, 1961, Doc No: 72, *FRUS,* Vol. XVII, Near East, 1961-1962. (61)
- Editorial Note, No 73, *Ibid*. (62)
- Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 30, 1961, PRO, PREM11/ 3427. (63)
- Memorandum to Prime Minister by Philip de Zulueta, (No Date), PRO, PREM11/3428; Ashton, (1996), p. 226. (64)
- Foreign Office to Kuwait, June 30, 1961, PRO, PREM11/3427. (65)
- Trevelyan, (1970), p190. (66)
- Memorandum to Prime Minister by de Zulueta, (No Date), PRO, PREM11/3428. (67)
- Ashton, (1996), p. 227. (68)

(69) - Sir B.Burrows, Ankara, to Foreign Office, June 30, 1961, PRO, PREM11/3427.

(70) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 2, 1961, PRO, PREM11/ 3428.

(71) - Ovendale, (1996), p. 230.

(72) أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص 36.

(73) أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية، ص 38.

(74) - Joyce, (1990), p. 289: Alani, (1990), p.248.

(75) - Trevelyan, (1970), pp. 193-4

(76) أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص 34.

(77) - Ashton, (1996), p. 226.

(78) انظر على سبيل المثال:

- Elizabeth Monroe, *Britian's Moment in the Middle East 1914-1956*, (Chatto & Windus, London, 1963), p. 207; Glen Balfour˜Paul, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in her last three Arab dependencies*, (Cambridge University Press, Cambridge, 1994), p. 67-68; W. Scott Lucas, *Divided We Stand: Britain, The US and The Suez Crisis*, (Sceptre, London, 1996), p. 324.

(79) - Blackwell, (2004), pp. 94-96.

(80) أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص35.

(81) - Ovendale, (1996), p. 232.

(82) أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص35.

(83) - Sir Partic Dean, UK Mission to UN, New York, to Foreign Office, July 2, 1961, PRO, PREM11/3428.

(84) - Sir Partic Dean, UK Mission to UN, New York, to Foreign Office, July 2, 1961, PRO, PREM11/3428.

(85) - Editorial Note No 80, *FRUS,* Vol. XVII, Near East, 1961-1962.

(86) - Sir Patric Dean, UK Mission to UN, New York, to Foreign Office, July 8, 1961, PRO, PREM11/3429.

(87) - Sir Patric Dean, UK Mission to UN, New York, to Foreign Office, July 8, 1961, PRO, PREM11/3429.

(88) - Foriegn Office to Kuwait, June 30, 1961, PRO, PREM11/ 3427.

(89) - Trevelyan to Foreign Office, July 17, 1961, PRO, PREM11/ 3429; Ovendale, *Britain, the United States*, p. 229.

(90) - Ovendale, (1996), p. 232

(91) - Harold Macmillan, *Pointing the way, 1959-1961*, (Macmillan, London, 1972), p. 385.

(92) - Minute by PM Macmillan to Home, July 6, 1961, PRO, PREM11/3429.

(93) - Watkinson to Home, July 5, 1961, PRO, PREM11/3429.

(94) - Minute by PM Macmillan to Home, July 6, 1961, PRO, PREM11/3429.

(95) - Foreign Office to Bahrain, July 21, 1961, PRO, PREM11/3429.

(96) - Memorandum to Prime Minister by Philip de Zulueta, July 9, 1961, PRO, PREM11/3429.

(97) انتقل السير وليم لويس من البحرين إلى الكويت في يوم 1 يوليو ليتابع الأزمة من موقع الحدث وأصبح بعد ذلك هو المسؤول الأول فيما يتعلق بالاتصالات بين بريطانيا وشيخ الكويت، انظر:

- Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 1, 1961, PRO, PREM11/ 3428.

(98) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 9, 1961, PRO, PREM11/ 3429.

(99) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 9, 1961, PRO, PREM11/ 3429; Memorandum to Prime Minister by Philip de Zulueta, July 9, 1961, PRO, PREM11/3429.

(100) - Foreign Office to Bahrain, July 21, 1961, PRO, PREM11/3429.

(101) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, June 26, 1961, PRO, PREM11/3427; Memorandum to Prime Minister by Philip de Zulueta, July 9, 1961, PRO, PREM11/3429.

(102) - Ovendale, *Britain, the United States*, p. 232.

(103) - Foreign Office to Kuwait, July 6, 1961, PRO, PREM11/3429

(104) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 8, 1961, PRO, PREM11/ 3429.

(105) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 8, 1961, PRO, PREM11/ 3429.

(106) كانت المملكة العربية السعودية أول دولة عربية تتفاعل مع النداءات الكويتية، حيث أرسل الملك سعود رحمه الله رئيس الأركان السعودي إبراهيم دعسان للاطلاع على الوضع العسكري عن قرب ثم قررت السعودية بعد ذلك إرسال عدة كتائب للكويت. للمزيد حول الموقف السعودي يمكن الرجوع لـ: الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص 490؛ "أزمة الحدود العراقية-الكويتية الأولى 1963-1961"، 501-497.

(107) أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص 41؛ "أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى 1963-1961"، ص 505.

(108) "أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى 1963-1961"، ص 506.

(109) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 5, 1961, PRO, FO371/156878.

(110) أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص 34 -33.

(111) "أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى 1963-1961"، 489-488. الحقيقة أن الموقف العربي الناقد والمعارض لوجود القوات البريطانية في الكويت لم يكن يعني بأي حال تأييداً

لادعاءات قاسم بقدر ما كان معارضة لعودة القوات البريطانية وتدخلها في خلاف كان يراه معظم العرب خلافاً عربيا-عربياً. ولعل من الأدلة على ذلك أن الإعلام المصري خلال تلك الفترة شن حملة قوية على بريطانيا وعلى عبدالكريم قاسم كحد سواء، بل وقالت الصحف المصرية إنّ عبدالكريم قاسم بتصرفاته غير المسئولة هو الذي دعا بريطانيا للعودة للكويت. كما اتهمته بعض الصحف الدمشقية بأنه كان عميلاً بريطانيا وأن الأزمة كانت مفتعلة ومرتبة بين بريطانيا وعبدالكريم قاسم. انظر: أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1963-1961، ص37.

(112) - Kuwait: Annual Review for 1961, January 11, 1962, PRO, FO 371/162879.

(113) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 10, 1961, PRO, PREM11/ 3429.

(114) "أزمة الحدود العراقية-الكويتية الأولى 1963-1961"، 509؛ الكويت في ظل الحماية البريطانية، 490.

(115) - Foreign Office to Baghdad, July 22, 1961, PRO, PREM11/ 3429.

(116) - Trevelyan to Foreign Office, July 17, 1961, PRO, PREM11/ 3429

(117) - Foreign Office to Baghdad, July 22, 1961, PRO, PREM11/ 3429.

(118) - Richmond, Kuwait, to Foreign Office, July 22, 1961, PRO, PREM11/ 3429

(119) - Secret Memorandum to Prime Minister by Home, July 28, 1961, PRO, PREM11/3429.

(120) - Secret Memorandum to Prime Minister by Home, July 28, 1961, PRO, PREM11/3429.

(121) - Foreign Office to Bahrain, July 29, 1961, PRO, PREM11/3429.

(122) - Foreign Office to Bahrain, July 29, 1961, PRO, PREM11/3429.

(123) - Rothnie, Kuwait, to Forgien Office, July 31, 1961, PRO, PREM11/3429.

(124) - Rothnie, Kuwait, to Forgien Office,August 12, 1961, PRO, PREM11/3429.

(125) - Rothnie, Kuwait, to Forgien Office,August 14, 1961, PRO, PREM11/3429.

(126) - Foreign Office to Kuwait, August 15, 1961, PRO, PREM11/ 3429.

(127) - Kuwait: Annual Review for 1961, January 11, 1962, PRO, FO 371/162879.

❊ ❊ ❊

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

# مجلة الحقوق

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

## الاشتراكات

| | في الكويت | في الدول العربية | في الدول الأجنبية |
|---|---|---|---|
| الأفراد | ٣ دنانير | ٤ دنانير | ١٥ دولاراً |
| المؤسسات | ١٥ ديناراً | ١٥ ديناراً | ٦٠ دولاراً |

## المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069